الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 16–18 أكتوبر 2012

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

2. المؤشر(1): برنامج التعلّم 8

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....16

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 22

5 .المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....27

6. الاستنتاج 31

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب– مملكة البحرين 2013

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4) **:فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الاول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية الملكية للجّراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية للكلية من الفترة 16–18 أكتوبر 2012، لغرض مراجعة برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية الذي تطرحه الكلية.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية؛ استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، في شهر مارس 2012، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال شهر أكتوبر 2012. واستعداداً لهذه العملية، قامت الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاتهم، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في شهر يونيو 2012.

شكَّلت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية، وفي التعليم العالي ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من ثلاثة مراجعين خارجين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

هذا، ومن المتوقع أن تستفيد الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية أن تقدم لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

هذا، وتودُّ وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الوحدة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أُنشِئت الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية في عام 2003، بموجب ترخيص من حكومة مملكة البحرين. الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية،

هي أحد مكونات الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا. وتضم ثلاث كليات هي: الطب؛ والتمريض والقبالة؛ والدراسات العليا والبحث العلمي. أمَّا كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، فقد تأسست في عام 2006. وهي مركز عالمي يقدم خدماته بالدرجة الأولى لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي ولغيرهم من البلدان الأخرى من خارج هذه المنطقة. وهناك حالياً برنامجا ماجستير تطرحهما الكلية، وهما ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية وماجستير علوم في التمريض.

4.1 نبذة عامة حول برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية

برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية هو برنامج دوام جزئي، يهدف إلى تمكين المختصين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في المجالات ذات العلاقة من فهم طبيعة أخلاقيات وقانون الطب وتطبيق المبادئ في ممارساتهم العملية. كما يهدف البرنامج إلى إتاحة الفرصة للمتعلمين للحصول على فهمٍ أعمق وأكثر تنظيماً للقضايا الأخلاقية والقانونية في مجالات عملهم، واستكشاف المشكلات القانونية التي يواجهونها في عملهم، والتعرّف على القضايا المترتبة على المسئولية القانونية المحتملة، وفي الممارسة المتعلقة بالرعاية الصحية في سياقها الاجتماعي والقانوني. ويُقدم البرنامج على مدى سنتين على أساس الدوام الجزئي، تُمنح في نهايتهما شهادة ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن البرنامج مطروحٌ من قِبل كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، فإن بعض جوانبه تُدار من قِبل كليات أخرى، على النحو الذي سيرِد بتفاصيل أكثر في هذا التقرير.

منذ بداية البرنامج، تم قبول خمس دفعات من الطلبة فيه، كانت الدفعة الأولى منها مؤلفة من 14 طالباً في عام 2008. وفي السنوات اللاحقة، بلغ مجموع الطلبة المقبولين في البرنامج إضافة إلى الدفعة الأولى 53 طالباً، تخرج منهم عشرون طالباً بالحصول على شهادة ماجستير علوم. كما يتم تدريس البرنامج بدوام جزئي على يد أعضاء هيئة تدريس زائرين وآخرين يعملون بدوام جزئي، يحملون مجموعة من المؤهلات العلمية، والتخصصات، والخبرة المهنية.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	غير مستوفي
2: كفاءة البرنامج	غير مستوفي
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفي
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	غير مستوفي
الاستنتاج العام	**غير جدير بالثقة**

2. المؤشر(1) : برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.2 أهداف وغايات برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية متوافقة مع رسالة ورؤية الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، وهي تقرُّ بمفهوم تعدد التخصصات، وتعتبر هذا الأمر ذا أهمية من الناحية الإستراتيجية في تحقيق هذا الهدف المؤسسي الموسّع. ومن بين الأهداف الأساسية للبرنامج إتاحة الحد الأقصى من الفرص أمام الاشخاص من مختلف الوظائف والتخصصات، وكان هذا محل ترحيب لجنة المراجعة وتقديرها. ويبدو هذا النهج واضحاً من خلال الأهداف والغايات الموسّعة للبرنامج والتي تتضمن: خلق "الوعي عن كيفية ارتباط أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية بممارسة الرعاية الصحية في سياقات مختلفة" و"إمكانية تعزيز الاستفادة من كلٍّ من الاشخاص من مختلف الوظائف والتخصصات". ولجنة المراجعة تدرك أن أحد الجوانب الجديرة بالتقدير هو رؤية هذا البرنامج باعتباره منصة متعددة التخصصات؛ لإتاحة المزيد من الفرص في المستقبل لتعلّم أوسع بين صفوف مجموعة من المحترفين. كما تلاحظ لجنة المراجعة بأن هذا البرنامج يُنظر إليه من قِبل الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، على أنه يمثل فرصة لفتح المزيد من الشبكات الأكاديمية محلياً وعلى الساحة العالمية بالمثل. ولكن، وعلى الرغم من هذا التوافق الكبير مع الأهداف الموسّعة للبرنامج والرغبة في طرح برنامج واسع النطاق، فإن لجنة المراجعة تشخّص بعض الجوانب الأساسية التي تبعث على القلق فيما يتعلق بالتنظيم العام للبرنامج وتصميمه. وهذا، بدوره، يثير أسئلة حول قدرة البرنامج على تحقيق الأهداف والغايات الأساسية منه بشكل عام.

2.2 فيما يتعلق بإيضاح التقدم الأكاديمي داخل البرنامج، ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو عدم وجود أدلة كافية على أن تنظيم البرنامج رصينٌ بما يكفي لضمان تحقيق مواصفات الطلبة من خلال التحاقهم بمنهج دراسي داعم وتقدُّمي. كما أن هناك أدلة محدودة على أن جدول الوحدات الدراسية لا ينطوي على أي مسار واضح للتقدم. على سبيل المثال هناك وحدة دراسية بعنوان "مدخل الى اخلاقيات وقوانين الرعاية الصحية" إلا أنه يتضح من واقع المواد المقدمة بان

المفاهيم الاساسية (ولا سيما من الناحية القانونية) لم يتم هيكلتها بشكل جيد. علاوة على ذلك فأنها تقدم محاولة محدودة جداً للفهم العميق للطلبة الذي يعد امراً مهماً لفهم الوحدات الدراسية الاخرى. واضافة لذلك، فليست هناك بُنية واضحة للبرنامج تقدّم فهما واضحاً عمَّا تنطلق منه الوحدات الدراسية، وارتباط بعضها ببعض. ومع الأخذ في الاعتبار أن الاتجاه العام للطلبة هو أنهم ذوو خلفية طبية لا ذوو خلفية قانونية، فإن من المهم أن ينطوي المنهج الدراسي على أساس مفاهيمي قوي فيما يتعلق بالقانون والأخلاقيات. ومع ذلك، فإن غالبية الوحدات الدراسية في البرنامج تركز على جوانب محددة. وتوصي لجنة المراجعة بهيكلة البرنامج بشكل افضل للتَمكِّن من تحقيق فهْمٍ أكثر قوة وأكثر رصانة. وهذه الهيكلة ستمكِّن الطلبة من تكوين أساس أقوى، وستساهم في إعدادهم بنجاح أكبر لمكوّن الرسالة العلمية للبرنامج.

3.2 وفيما يتعلق بالمفردات الدراسية، فإن هناك أدلة محدودة للغاية بأن محتوى البرنامج يعكس التقسيم المتمثل بـ 60% (أخلاقيات) – 40% (قانون)، كما ذكر فريق البرنامج أثناء المقابلات. وهناك قصورٌ واضح داخل محتوى البرنامج حددته لجنة المراجعة، ويتمثل في وجود عجز في المكونات "القانونية" داخله. كما ليست هناك وحدة دراسية واحدة تركز على المفاهيم القانونية وتدعم القانون الطبي. وبدلاً من ذلك، تُظهر توصيفات الوحدات الدراسية "امتصاصاً" في الجوانب الأساسية للقانون الطبي في الوحدات الدراسية التي تركز – كثيراً – على البُعد الأخلاقي. وهناك فرصة محدودة للغاية أمام الطلبة الدارسين في البرنامج الحالي؛ لاكتساب أي فهمٍ حقيقي لما يعنيه القانون، وكيف تجب دراسته، وكيف يتم تطبيقه وتنفيذه في المواقف المختلفة. ولم يكن هناك اعتراف من جانب فريق البرنامج بأن تدريس القانون بحاجة لأن تتم معاملته كتخصص علمي منفصل بدلاً من "إقحامه" السطحي في المناقشات الخاصة بالأخلاقيات. ففي الوحدة الدراسية رقم واحد ، مثلاً، هناك محاضرة واحدة فقط تتناول قضية "ما القانون"، ثم تواصل بيان كيفية نقل هذا المفهوم في مواقف مختلفة تنطوي على قضايا طبية–قانونية. وتشعر لجنة المراجعة بالقلق حول ملاءمة هذه المادة وقيمتها الأكاديمية. كما أنه من الواضح للجنة المراجعة أن تقديم مثل هذا المحتوى القانوني في البرنامج هو – في مجمله – غير مناسب ولا يتلاءم مع الهدف المنشود. أمَّا فيما يتعلق بمحتوى البرنامج، فإن لجنة المراجعة ليست راضية عن الأدلة المقدّمة؛ فكلاهما الأدلة التوثيقية والمناقشات التي جرت أثناء المقابلات لم تُقنِع لجنة المراجعة بأن 40% من محتوى البرنامج كانت ذات طبيعة قانونية. إن العُمق

والسعة المناسِبيْن والمتوقعيْن في برنامج في مستوى ماجستير يركّز على أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية ليسا بالقدر الكافي، كما أن الوقت المخصص لأخلاقيات الرعاية الصحية لا يتم توزيعه بالنسبة والتناسب.

4.2 تغطية البرنامج للجوانب القانونية ليست كافية من المنظور العالمي، ولكن الأهم هو أن مستوى المحتوى القانوني البحريني المحلي لا يلبي توقعات الطلبة الحاليين الذين تمت مقابلتهم والخريجين. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن إدارة البرنامج على دراية بهذا النقص، وأن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد من أجل معالجة هذا الأمر. ومن أجل تحقيق التوازن في المكوّن القانوني للبرنامج بين الأطر العالمية والمحلية، فإن لجنة المراجعة تقترح إقامة علاقة عمل وطيدة بشكل أكثر بين المدرسين القانونيين الزائرين "العالميين" والمحامين المحليين الذين يدرِّسون في البرنامج، وهي علاقة يمكن أن تتمخض عن نهج أكثر تجانساً في التدريس القانوني؛ لضمان وجود تناسق أكثر في المواد المقدمة للطلبة، وتَحُولُ دون الحد من التشتت في عملية التدريس كما هو واضح حالياً. ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بتعديل المكوّنات القانونية للبرنامج؛ لكي تصبح ملائمة للهدف المنشود من المنظوريْن العالمي والمحلي على حدٍّ سواء، وكما يُتوقع لبرنامج ماجستير.

5.2 وهناك مثال آخر على عدم الانسجام في "المفردات الدراسية" للبرنامج، وهو العنوان البديل لإحدى الوحدات الدراسية والمسمى بـ"طرق البحث" في ملخص تقديم الرسالة العلمية؛ و"القضايا الأخلاقية المتعلقة بالبحث العلمي" في توصيفات الوحدات الدراسية؛ و"مقترح البحث" في الورقة الرسمية للدرجات و"طرق البحث" في الجدول الخاص بالطلبة. والمؤسسة بحاجة لأن تراجع عمليتها الخاصة بالتوثيق لضمان تناسقها.

6.2 وفيما يتعلق بمكوّن الرسالة العلمية لبرنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية، علِمت لجنة المراجعة من خلال المراجعات مع أعضاء هيئة التدريس ومشرفي الرسائل العلمية، وإدارة البرنامج بأنه لا يوجد هناك مقترح بحث رسمي تحريري يُطلب من الطلبة تقديمه قبل إعداد الرسالة، والغالبية العظمى من الاطروحات المقدمة لنيل درجة الماجستير تعد مراجعات نقديه لموضوع الاطروحة ويتم اعدادها من خلال المراجعة المكثفة للأدبيات ذات العلاقة ولا تتضمن موضوعات بشرية او حيوانية، وبالتالي لا تحتاج الى

موافقة خاصة بأخلاقيات اجراء البحوث. ويتم إسناد الطالب إلى مشرف على الرسالة العلمية، والذي عليه أن يساعد الطالب فيما يتعلق بالرسالة وكيفية كتابة رسالته كتابةً علميةً. وقد شعرت لجنة المراجعة بالقلق من أن الطلبة لا يتم إعدادهم أو دعمهم بشكل كافٍ فيما يتعلق بطرق البحث العلمي، وهذا ما يخلق لهم – في بعض الأحيان – مأزِقًا كعنق زجاجة؛ نظراً لأن العديد من الطلبة بدووا عالقين في كاتبة الرسالة العلمية بعد إكمال الوحدات الدراسية المقررة. فإن لجنة المراجعة تحثُّ الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، على تعديل طريقة تقديمها الحالية لطرق البحث العلمي، بما في ذلك كتابة مقترح البحث، لأجل تجنّب التأخير في إكمال البرنامج من قبل الطلبة لاسيما فيما يتعلق بإكمال الرسالة العلمية وفقاً للمعايير العالمية المتوقعة.

7.2 مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج، إجمالاً، مناسبة لمستوى الدرجة. وعلى مستوى السياسات التي ضمن توصيف البرنامج وتوصيف الوحدات الدراسية، فإن مخرجات التعلّم المطلوبة مبيّنة بوضوح، ولكنها واسعة أكثر مما يجب، وترتبط ببعضها البعض على نحوٍ واسع أيضاً. وهناك حاجة واضحة لضمان حدوث تبنٍّ مناسب لمخرجات التعلّم المطلوبة؛ للتأكد من وجود ارتباط – بعمق مناسب – مع المحتوى الأصلي للوحدات الدراسية. وتلاحظ لجنة المراجعة بأن هذا التبنّي ليس واضحاً على الدوام بصورة خاصة، وأن هناك بعض الانقطاعات الواضحة فيما يتعلق بمحتوى المقررات الدراسية التي يتم تدريسها من قِبل مجموعة متنوعة من المحاضرين غير المتفرغين والزائرين، مما هو مذكور في الوحدة الدراسية نفسها. وهذا ما يثير القلق حول الطريقة التي يمكن فيها للوحدات الدراسية في البرنامج أن تلبي توقعات الطلبة من جهة، وكيفية تقييم هذه الوحدات بالشكل المناسب من جهة أخرى. وتوصي لجنة المراجعة بوجوب القيام بالتحسينات؛ من أجل ضمان ترابط مخرجات التعلّم المطلوبة، وتوصيفات البرنامج والوحدات الدراسية مع بعضها البعض بطريقة متجانسة، الأمر الذي يسمح حينئذٍ بإيجاد إطار تقييم مُعزَّز لتقييم مواصفات الطلبة وإنجازاتهم.

8.2 وبالنسبة لمجموعة طرق التدريس المستخدمة في البرنامج، فإن التوصيفات المقدمة للوحدات الدراسية تبيِّن أن هناك قائمة طويلة من طرق التدريس المستخدمة. ومع ذلك، فقد علِمت لجنة المراجعة أثناء المقابلات مع الموظفين الأكاديميين والطلبة بأن الوحدات الدراسية تُدرَّس –

بالدرجة الأولى – باستخدام المحاضرات التقليدية وأسلوب مناقشة المجموعات المُصغرة. وترى لجنة المراجعة بأن الطريقة المستخدمة تقليدية تماماً، ولا تفسح المجال للّجوء إلى المزيد من التعلّم الابتكاري. إضافة لذلك، فإن الصعوبة المتعلقة بالتدريس تعود – بشكل أكبر – إلى عدم الانسجام في الأسلوب بين المحاضرين، فيما يتعلق بمستوى التغذية الراجعة التي يقدمونها، والطريقة التي يتّبعونها في التدريس، ومستوى الاشراف الذي يمنحونة. وتوصي لجنة المراجعة باستخدام نطاق أوسع من طرق التدريس وإيجاد انسجام أكثر بين هذه الطرق؛ من أجل ضمان تحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة الخاصة بالوحدات الدراسية.

9.2 لا تتوفر الممارسة المهنية للطلاب في هذا البرنامج وقد تتضمن خبرة التعلم التواصل مع ادارة المحاكم ولجان اخلاقيات البحوث ولجان الأخلاقيات السريرية. وقد أشار الطلبة والخريجون الذين تمت مقابلتهم إلى أن هذا الاحتكاك سيكون مُرحباً فيه كجزء من الحزمة التعليمية. كما أن الاعتماد على المشاركة المهنية المستمرة للطلبة غير كافٍ، ولابد من بذل الجهود لتعريض الطلبة إلى خبرات أوسع كجزء من عملية التعلّم. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح على كلية الجراحين الكلية الملكية للجّراحين في ايرلندا–جامعة البحرين الطبية بإدخال التعلّم بالخبرة كأحد الأهداف الأساسية في البرنامج.

10.2 هناك مخاطر ترتبط بالاعتماد الشديد على الطلبة للتعلّم بشكل مستقل. والتعلّم المستقل هو عنصرٌ مهم في الدراسة على مستوى الدراسات العليا. ولكن، المستويات المناسبة من التوجيه والدعم هي الأخرى تعدُّ جوانب أساسية في خلق بيئة تعلّم إيجابية وقوية. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلة محدودة على تقديم مستويات مناسبة من الدعم المستدام، وهو القلق الذي تأكّد خلال المقابلات مع الطلبة والخريجين فيما يتصل بالإشراف على الرسالة العلمية، ولاسيما في، حيث كانت اللقاءات المباشرة المحدودة بين الطلبة والمشرف غير كافية. و يجب استيفاء هذه الامور.

11.2 هناك أدلة غير كافية على وجود معايير تصحيح واضحة ومُطبّقة بشكل موحّد في عموم البرنامج. وقد شاهدت لجنة المراجعة نظام الدرجات الخاص بالجامعة الوطنية في إيرلندا، والذي يبيِّن التوقعات الأكاديمية الخاصة بالمستويات المختلفة للإنجاز، ولكنها أُبلِغت من قِبل فريق البرنامج بأن وثيقة المعايير هذه لم تتم الموافقة عليها من قبل الكلية الملكية

للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، كما أنها لم تصمَّمْ بما يتلاءم وحاجات البرنامج. ولذلك، فإنها لم تُطبّق من قبل المُصحِحين، وأن الطلبة لم يطّلعوا على هذه الوثيقة. وترى لجنة المراجعة بأنه من الضروري تطبيق معايير واضحة لكلٍّ من التقييم المرحلي والتراكمي لضمان تناسق معايير التصحيح.

12.2 تستخدم أوراق خاصة للتغذية الراجعة فيما يتعلق بالرسائل العلمية والمقالات التي خضعت للتقييم. ومع ذلك، فقد شعرت لجنة المراجعة بالقلق حِيال التباينات الواضحة في عمق التغذية الراجعة من مختلف المُصحِّحين. وقد لاحظت لجنة المراجعة بأن بعض أعضاء هيئة التدريس قد قدّموا تغذية راجعة تفصيلية، تتضمن نصائح مفيدة وبنّاءة للطلبة. إلا أن هذه المساعدة لم تكن واضحة في كل ما تم تقديمه من تغذية راجعة؛ ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن يقوم فريق البرنامج بتوحيد آليات التغذية الراجعة لكي تكون هذه التغذية واضحة، وبنّاءة، ومتناسقة بين جميع المُصحِّحين .

13.2 على الرغم من وجود وثيقة مطوّلة لسياسة الامتحانات تغطي العديد من جوانب عملية التقييم، فلا توجد هناك سياسة مؤسسية فيما يتعلق بأنواع التقييمات المستخدمة في هذا البرنامج. كما لا توجد ثمة سياسة مؤسسية تتعلق بأجراء الامتحانات "من المنزل" او تقييم المقالات المختارة من قبل الطالب. وتوصي لجنة المراجعة بأن يقوم فريق البرنامج بتوحيد أكثر لإجراءات وسياقات التقييم ولاسيما فيما يتعلق بضمان أن تعكس هذه التقييمات مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج والوحدات الدراسية.

14.2 هناك حاجة للمزيد من الشفافية في آليات التقييم المتنوعة المستخدمة. فلا توجد هناك آلية توضح بأن عملية التقييم يتم التعامل معها بطريقة متجانسة، واتّباع قواعد أمان مشددة. وقد اخذت اللجنة بعين الاعتبار الادلة المقدمة من قبل الجامعة، إلا انه و خلال اجراء المقابلات مع هيئة التدريس لم تشعر اللجنة بأي توافق في العملية او اي وضوح بين الاشخاص الذين تمت مقابلتهم بشأن مزاولة هذه العمليات. وقد ذكر اعضاء هيئة التدريس الزائرين في العديد من المناسبات انهم لا يقوموا بالمشاركة في عملية التصحيح. ولا يوجد دليل على اجراء المناقشات الرسمية فيما يتعلق بالكثير من التقييمات. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الكلية على ضرورة تبنّي نظام تقييم شفّاف يضمن تقييم إنجازات الطلبة بعدالة وصرامة.

15.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- رؤية البرنامج كمنصة متعددة التخصصات تتيح الفرص لتعلّم أوسع بين صفوف شريحة من المحترفين.

16.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على كلية الدراسات العليا والبحث العلمي القيام بما يلي:

- أن تعيد هيكلة البرنامج لتمكين الطلبة من بناء أساس أقوى بكثير وإعدادهم بشكلٍ أفضل لمكوّن الرسالة العلمية للبرنامج.
- أن تقوم بتعديل المكونات القانونية للبرنامج لكي يصبح ملائما للهدف الذي وُضع لأجله من المنظوريْن العالمي والمحلي على حدٍّ سواء، ووفقاً لما هو متوقع من برنامج ماجستير.
- أن تقوم بتعديل طريقة تقديم البرنامج للطلبة قبل البدء بكتابة الرسالة العلمية مع تدريبٍ مناسب على كتابة مقترح البحث والإشراف المناسب أثناء فترة إعداد الرسالة.
- أن تضمن بأن مخرجات التعلّم، وتوصيفات البرنامج والوحدات الدراسية ترتبط بشكل متجانس مع بعضها البعض.
- أن تتبنى أسلوباً متجانساً في التدريس وأن توسِّع من نطاق طرق التدريس المستخدمة؛ كي تكون هذه الطرق ابتكارية بشكل أكثر.
- أن تُطبِّق معايير واضحة في تصحيح كلٍّ من التقييمات المرحلية والتراكمية لضمان التناسق والانسجام في معايير التصحيح.
- أن تضمن بأن تكون التقييمات مُعبّرة عن مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج والوحدات الدراسية.

- أن تتبنى نظاماً أكثر شفافية للتقييم يتضمن آلية واضحة، وبنّاءة، ومتجانسة للتغذية الراجعة.

17.2 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 تشير الوثائق المقدمة إلى وجود سياسة قبول واضحة ومناسبة لمستوى ونوع البرنامج. إذ يتم قبول دفعات الطلبة استنادًا إلى هذه السياسة. ولقد لاحظت اللجنة أنه يوجد طالبان دون درجات علمية كانا ملتحقين بهذا البرنامج بيد أنه تم تسجيلهما في الجامعة بدبلن و قد تم قبول هذين الطالبين في البرنامج من قبل الجامعة في دبلن استنادا الى متطلبات القبول التى تسمح بالاعتراف بالخبرة المتراكمة للطلاب الحائزين على درجات علمية بديلة.

2.3 لا يُطلب من الطلبة المتقدمين ممن تكون اللغة الإنجليزية لغتهم الأم الحصول على درجة 5,5 في اللغة الإنجليزية الآيلتس (IELTS)، أو الحصول على درجة 72 في اختبار التوفل (TOEFL) الذي يتم عبر شبكة الإنترنت. وقد شعرت لجنة المراجعة بأن هذا المعيار في اللغة الإنجليزية قد لا يكون كافياً، مع ملاحظة أن هؤلاء الطلبة سيُطالبون فيما بعد بتقديم رسالة علمية مكونة من 25,000 كلمة باللغة الإنجليزية كجزءٍ من متطلبات التخرج. وتقترح لجنة المراجعة بأن هناك حاجة لمراجعة معايير القبول الخاصة باختباريْ الآيلتس والتوفل للمرشحين المُحتملين.

3.3 يتطابق ملف موصفات الطلبة المقبولين مع أهداف البرنامج والمصادر المتوفرة. وقد علِمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الخريجين، وممثلي أرباب العمل، والأدلة المقدمة بأن معظم الطلبة الذين تخرجوا من البرنامج كانوا مشاركين بشكل فاعل في ممارسة أخلاقيات الرعاية الصحية، إما كمحاضرين في برنامج بكالوريوس في الطب وبكالوريوس في الجراحة، الذي تطرحه الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، وإما في المجتمع المحلي كأعضاء في اللجان المحلية لأخلاقيات البحث العلمي.

4.3 يتولى إدارة البرنامج مدير البرنامج الذي يعمل تحت رئاسة عميد كلية الدراسات العليا والبحوث، والذي يعمل هو الآخر تحت رئاسة نائب الرئيس للشئون الاكاديمية، و الذي بدوره يعمل تحت رئاسة رئيس الجامعة. ولكن لجنة المراجعة وجدت خلال المقابلات أن مدير البرنامج وهو المسئول عن الإدارة اليومية للبرنامج الأكاديمي يقيم بشكل دائم في دبلن بإيرلندا، ولا يمضي

سوى ستة أسابيع من السنة الأكاديمية في البحرين. ومن خلال المقابلات التي أُجريت مع الطلبة والموظفين الأكاديميين اتضح بأن الجزء الأكبر من الإدارة اليومية للبرنامج تتم من دبلن. وقد أشار بعض الطلبة والخريجون الذين تمت مقابلتهم أن هذا الأمر يشكل عقبة لهم كونهم لا يستطيعون التواصل مع مدير البرنامج إلاّ عن طريق البريد الإلكتروني. ولم تكن إدارة الدعم الإداري المحلي للبرنامج متوفرة لإجراء المقابلة عند القيام بالزيارة الميدانية. وتوصي لجنة المراجعة بضرورة تعيين موظفين بدوام كامل ومقيمين في البحرين لإدارة البرنامج.

5.3 هناك ما يكفي من الموظفين الأكاديميين من حيث العدد لتدريس البرنامج، مع توافر مجموعة مناسبة من المؤهلات الأكاديمية والتخصصات والخبرة المهنية الرصينة. وقد تأكد ذلك أثناء المقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس في دبلن ومع أعضاء هيئة التدريس الإقليميين والمحليين إلى جانب سجل مواصفات الموظفين المقدم للجنة المراجعة. وتتوافق محفظة البحوث الاكاديمية وعمليات التدريس والتطور الاكاديمي الحالي مع اهداف البرنامج ومحتويات المناهج الدراسية. إلا أن هناك بعض أوجه القصور تتمثل في عدم وجود مُحاضر ذي مشاركة فاعلة في أخلاقيات وقانون الطب المحلي. وقد تمت الإشارة لهذا النقص من قبل الطلبة والخريجين الذين تمت مقابلتهم؛ نظراً لأن العديد منهم كانت لديه الرغبة في تعلّم هذا الجانب من أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. ومن خلال المقابلات التي أُجريت مع المحاضرين أيضا وُجِد أنهم يعملون كمحاضرين زائرين؛ يتم تعيينهم لفترات وجيزة تتراوح بين أسبوع واحد إلى أسبوعين. وهذا ما تسبب في انعدام الترابط في عملية التدريس، وأثّر سلباً على إقامة علاقات وطيدة والارشاد الاكاديمي للطلبة. وأثناء المقابلات، علِمت لجنة المراجعة أن المؤسسة قد ذكرت الصعوبات التي تواجهها في تعيين موظفين أكاديميين دائمين ليقيموا في البحرين. وفيما لاحظت اللجنة ان عملية التوظيف تعد امراً معقداً للكثير من المؤسسات، فأنها تشجع الجامعة على مضاعفة جهودها نحو توظيف الهيئة الاكاديمية لهذا البرنامج.

6.3 لا توجد هناك إجراءات واضحة لتعيين الموظفين بدوام جزئي، أو الموظفين الأكاديميين الزائرين في الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، والذين يقومون بالتدريس في البرنامج. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين تمت محادثتهم عبر الهاتف من دبلن، بأنهم قد دُعوا بصورة غير رسمية للتدريس من قبل إدارة البرنامج، وأنهم يتقاضون أجورهم على أساس

عدد الساعات. كما يقتصر التعريف المحلي للبرنامج على مقدمة عن الحرم الجامعي والطلبة. وقد لاحظت لجنة المراجعة بأن أعضاء هيئة التدريس لهذا البرنامج يتم توظيفهم حصريًّا بالتعاون مع الكلية الملكية للجّراحين في دبلن، إضافة إلى إعلانات التوظيف في المجلات الطبية المتوفرة بالدرجة الأولى في إيرلندا وإنجلترا. إن إتاحة سياسة توظيف أوسع عبر القنوات المتاحة إقليمياً وعالمياً سوف تساعد على جذب الخبرات في مجال أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية المحلية، وتساعد على توظيف المزيد من أعضاء هيئة التدريس يعملون بدوام كامل، وبذلك تسد الفجوة المُشخصة فيما يتعلق بإدارة البرنامج وأعضاء هيئة التدريس. وتقترح لجنة المراجعة قيام الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، بوضع سياسة وتنفيذ إجراء لتعيين أعضاء هيئة التدريس بدوام جزئي.

7.3 هناك نظام لإدارة المعلومات في الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، يُعرف بكويركس (Quercus). وهذا النظام خاص للتسجيل والقبول، وهو نفس النظام المستخدم في الكلية الملكية للجّراحين في دبلن. وبعد المزيد من الإيضاح من موظفي تقنية المعلومات، لوحِظ بأنه وعلى الرغم من أن نظام كويركس مناسب لحفظ سجلات الطلبة في البرامج الأخرى التي تطرحها الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، فإنه ليس مناسباً لحفظ سجلات الطلبة في برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذا يرجع إلى الاختلاف في المواعيد السنوية لبدء هذا البرنامج، مقارنة بوضع الطلبة في البرامج الأخرى. وإدارة البرنامج على عِلم بعدم التوافق هذا، ولكن النظام لا يمكن تغييره محليا في البحرين؛ نظراً لأنه مرتبط بنظام تقنية المعلومات في الكلية الملكية للجّراحين في دبلن. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تجد بأن نظام كويركس غير مناسب لبرنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. إن سجلات طلبة البرنامج، وكما أُبلِغت لجنة المراجعة، يتم تخزينها في صورة جداول على جهاز كومبيوتر شخصي، ويتم عمل نسخة منها تكون متوفرة لإدارة دعم البرنامج في البحرين، ولا يوجد هناك نظام للنسخ الاحتياطية الأخرى، والإجراء الوحيد المستخدم لتأمين البيانات هو كلمة المرور. إن غياب نظام احتياطي مناسب لسجلات الطلبة ونقل بياناتهم عبر البريد الإلكتروني من جهاز كومبيوتر شخصي يشكّل مخاطرة أمنية. كما يتم توليف السجلات النهائية يدوياً وليس إلكترونياً، ومن ثم يمكن أن تكون عُرضة للتلاعب. إضافة لذلك، فإن كافة التقييمات الخاصة بهذا البرنامج لا يتم التعامل معها

من قِبل دائرة الامتحانات. ولذلك، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا– جامعة البحرين الطبية، بأن تحسِّن النظام الحالي لإدارة المعلومات والمستخدم في تخزين سجلات الطلبة، أو أن تقوم بتطبيق نظامٍ جديد لضمان سلامة ودقة سجلاتهم.

8.3 تقع المؤسسة في مبنى حديث تم تصميمه لهذا الغرض ليضم كلياتها الثلاث وجميع طلابها. وقد تفقدّت لجنة المراجعة قاعات المحاضرات، ومركز مصادر التعلّم (المكتبة)، وغرف الدراسة. وهناك مرافق كومبيوتر كافية مع توفر خدمة الواي فاي (Wi–Fi) في عموم مساحات التعلّم. وللمكتبة فهرس يضم 4000 عنوان مع مجموعة تضم 10,000 كتاب تقريباً. إلا أنه لا يوجد سوى 236 كتاباً دراسياً في مجال الأخلاقيات والقانون، منها 40 عنواناً في القانون و196 عنواناً في أخلاقيات الرعاية الصحية. كما لا يوجد برنامج إلكتروني مخصص للبحث القانوني. وهناك خمس مجلاتٍ فقط متعلقة بالقانون (إحداها مطبوعة والأربع الأخرى موجودة على شبكة الإنترنت عبر قواعد بيانات الإيبسكو (EBSCO)، وثلاث مجلات فقط متعلقة بالأخلاقيات ومتوفرة على شبكة الإنترنت. كما أن هناك نقصًا واضحًا في مصادر التعلّم في مجال أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية المحلية والتي تتناول البيئة الاجتماعية الثقافية. وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، بتوسيع مصادرها لتشمل قاعدة بيانات في البحث القانوني، وأن تزيد من أعداد الكتب والمجلات المتعلقة بأخلاقيات وقانون الطب؛ لكي تتيح لطلابها المزيد من الاطّلاع على هذه المجالات، وتشجعهم على البحث الأخلاقي والقانوني.

9.3 هناك نظام متابعة مُطبّق لمتابعة استخدام المختبرات، وغرف المحاضرات، والتعلّم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية. وقد ذُكِر للجنة المراجعة بأن حجز جميع قاعات المحاضرات، وغرف المطالعة، والمختبرات، وحجز مصدر التعلّم يتم عن طريق نظام حجز مركزي، وهذا يتيح مراقبة كافية لهذه المصادر.

10.3 يُقدَّم للطلبة تعريفٌ بكيفية استخدام المكتبة وطرق البحث عن المصادر باستخدام المصادر الإلكترونية العامة والتعلّم الإلكتروني. وتقدم لهم المساعدة في إكمال عملية قبولهم من خلال التواصل عبر البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية. كما توجد هناك بيئة إلكترونية للتعلّم الافتراضي، ومتاحة لاستخدام طلبة برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية

الصحية. كما يُقدَّم للطلبة تعريفٌ عن نظام بيئة التعلّم الافتراضي. ولكن استخدام هذا النظام هو أمرٌ طوْعي، كما أن وحدات التعلّم ليست منظمة أو مرتبطة بشكل واضح بالوحدات الدراسية لبرنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية حسبما علِمت لجنة المراجعة من المقابلات والاطّلاع على نظام بيئة التعلّم الافتراضي.

11.3 يُقدَّم دعمٌ كافٍ للطلبة من خلال دائرة الرعاية الطلابية. وخلال المقابلات، علِمت لجنة المراجعة بأن الطلبة يحصلون على المساعدة في القضايا العملية، كالحصول على تأشيرة الدخول والتصريح للدراسة بالنسبة للطلبة الأجانب. أما الطلبة الذين لديهم مشكلات فيما يتعلق برسائلهم العلمية، خاصةً فيما يتعلق بعدم قدرتهم على التواصل الفعّال باللغة الإنجليزية، فتتم إحالتهم لدائرة الرعاية الطلابية لتلقي دعماً تدريسياً في اللغة الإنجليزية، حيث تتم مساعدتهم بدروس تقوية في اللغة الإنجليزية، ويتم تنبيههم بخصوص العناصر الأساسية للانتحال، إلى جانب تلقي الاستشارة النفسية إذا لزم الأمر. وهناك مساعدة سريّة فيما يتعلق بالاستشارة النفسية حول الصعوبات الشخصية والأكاديمية. كما تُقدَّم للخريجين مساعدة في كيفية كتابة السيرة الذاتية، إن احتاجوا لذلك، وفيما يتعلق بالاعتماد المهني. وفيما يتعلق بالدعم الأكاديمي الخاص بالوحدات الدراسية للبرنامج، فقد تأكّد للجنة المراجعة خلال المقابلات بأن هذا يتم في أغلب الأحيان عن طريق البريد الإلكتروني؛ نظراً لعدم تواجد أي موظف أكاديمي يعمل بدوام كامل مرتبط بالبرنامج، والنقص الموجود في المصادر الأكاديمية الموجودة على شبكة الإنترنت وفي المكتبة كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل. وخلال المقابلات التي أُجريت مع الطلبة الحاليين ومع الخريجين، كان هناك رضاً عن استجابة أعضاء هيئة التدريس في مثل هذه الحالات، ولكن الطلبة سيقدّرون المزيد من التواصل المباشر معهم.

12.3 ويتعين توافق نظام بيئة التعلم الالكتروني بشكل افضل مع الوحدات التدريسية المتاحة للطلبة في برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. وفيما يتعلق تحديداً بمقرر طرق البحث المُتاح للطلبة، فإن المحاضرات الموجودة في هذا المقرر ليست مرتبطة بشكل واضح مع المحاضرات الموجودة في بيئة التعلّم الافتراضي. وتُظهر الوحدة الدراسية الخاصة بهذا المقرر الذي يتم تدريسه تحت مسميات متنوعة مثل "طرق البحث" أو "مقترح البحث" مجموعة من

المحاضرات تختلف عن تلك المحاضرات الموجودة في بيئة التعلّم الافتراضي، مما يعكس شيئاً من عدم الانسجام، وهو بالتالي ما قد يُربك الطلبة بدلاً من أن يكون عنصرا مكملاً للتعلّم.

13.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك أدلة على وجود دعمٍ كافٍ مُقدَّم للطلبة من قِبل دائرة الرعاية الطلابية.

14.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على كلية الدراسات العليا والبحث العلمي القيام بما يلي:

- أن تعيد تقييم معايير القبول فيما يتعلق باختباريْ الآيلتس والتوفل المطلوبيْن لقبول المرشحين المحتملين.
- أن تقوم بتعيين أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام كامل ويقيمون في البحرين لإدارة البرنامج بكفاءة.
- أن تقوم بتعيين أكاديميين لديهم المعرفة بأخلاقيات وقانون الطب المحلية.
- أن تُحسِّن نظام إدارة المعلومات المستخدم في تسجيل وتخزين السجلات الأكاديمية للطلبة ونتائج الامتحانات لضمان دقتها وسلامتها.
- أن تزيد مصادر التعلّم المتاحة عبر شبكة الإنترنت في مجال قانون الرعاية الصحية، لاسيما من خلال إضافة قاعدة بيانات قانونية واحدة على الأقل، وتزيد أعداد الكتب والمجلات في مجاليْ أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية.

15.3 تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 مواصفات الخريجين على مستوى البرنامج منصوصٌ عليها بشكل مناسب، ولكن هناك العديد من أوجه القصور الواضحة فيما يتعلق بتنفيذها داخل الوحدات الدراسية. وهناك بعض أوجه القصور أيضًا فيما يتعلق بالتقدم الأكاديمي داخل البرنامج، لضمان تحقيق المواصفات من خلال منهج دراسي رصين ومتدرج. كما أن مخرجات التعلّم غير موضوعة بشكل متجانس داخل الوحدات الدراسية، وفيما بين هذه الوحدات والبرنامج. وهناك دواعي قلق جدية فيما يتعلق بمختلف الجوانب المحيطة بالتقييمات ومدى ملاءمتها لتحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة للوحدات الدراسية. وفي نظر لجنة المراجعة، فإن هذا الأمر يعكس إلى حدٍّ كبير المشكلة الحقيقية المتمثلة في الفجوات وعدم الانسجام الموجود في تشكيل البرنامج وتنظيمه العام؛ ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بإعادة النظر في هذا الجانب.

2.4 لم يتم العثور على أدلة تشير إلى أنه قد تم القيام بمقارنة مرجعية كافية، وقد أخفقت الوثائق المقدمة والمقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة في بيان أي جهود متواصلة قد بُذِلت لعمل مقارنة مرجعية مع مؤسسات محلية وإقليمية، أو عالمية بالفعل. وقد لوحظ أن هذا هو البرنامج الوحيد من نوعه في هذه الرقعة الجغرافية، وأنه لا توجد مؤسسة أخرى في هذه المنطقة تطرح مثل هذا البرنامج. ولكن، وفيما يتعلق بالمقارنات المرجعية العالمية، لم ترِد سوى إشارة إلى المؤسسة والبرنامج المتعاونيْن – الكلية الملكية للجّراحين في دبلن. كما لا توجد هناك أدلة تشير إلى أن جهوداً قد بُذِلت للقيام بمقارنة مرجعية رسمياً مع الكلية الملكية للجّراحين في دبلن أو أي مكانٍ آخر، بل تم الاكتفاء باقتباس النهج الذي تسير عليه الكلية الملكية للجّراحين في دبلن وحسب. وتوصي لجنة المراجعة بضرورة إعداد إطار عمل شامل للمقارنة المرجعية والتقييم داخل البرنامج، وأن تكون كافة فئات الموظفين الأكاديميين (المحليون والمحاضرون الزائرون)، مشاركة في جميع جوانب هذا النظام؛ من أجل ضمان التوافق، والتطبيق المُنسَّق لمعايير التقييم، والتقييم الموضوعي لمخرجات إنتاجية الطلبة.

3.4 هناك قلق كبير حول الجوانب المتعلقة بتقييمات الطلبة. إن التطبيق المُنسَّق، ومراقبة، ومراجعة/ تعديل سياسات وإجراءات التقييم الداخلي غير ملائمة بسبب الطبيعة المُجزأة للبرنامج، والانقطاعات الحاصلة بين أعضاء هيئة التدريس المحليين (المُعيَّنين بدوامٍ جزئي) والمحاضرين الخارجيين (والذين يقومون بتدريس الجزء الأعظم من محتويات المقررات القانونية)، وانعدام التطوير الأكاديمي المناسب ونشاطات الدعم لجميع الموظفين الأكاديميين. وعلى الرغم من وجود سياسة خاصة بالتقييم، فإن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على أن هذه السياسة يجري تطبيقها ومراقبتها بصورة صحيحة. ولجنة المراجعة تحثُّ فريق البرنامج على تعديل تطبيق، ومراقبة، ومراجعة/ تعديل سياسات وإجراءات التقييم الداخلي والخارجي.

4.4 لا توجد هناك آليات واضحة لضمان توافق التقييم لمخرجات التعلّم المطلوبة للوحدات الدراسية. وحاليا، لا يتطابق التقييم مع مخرجات التعلّم المطلوبة بأي قدر من اليقين.

5.4 علِمت لجنة المراجعة من المقابلات التي أجرتها مع عددٍ من الموظفين الأكاديميين بأن تحديد جميع الواجبات هو مسئولية حصرية لمدير البرنامج بدلاً من المحاضرين الذين يقومون بتدريس المقرر بالفعل. وهذا لا ينسجم مع المعايير العالمية المتوقعة، حيث إن المُحاضر الذي يُدرِّس المقرر، هو المتوقع منه فعلاً القيام بوضع أسئلة الامتحان ثم يعقبه بعد ذلك تدقيق داخلي. إن الإخفاق في تطبيق هذا النظام يعني عدم وجود نظام للتدقيق الداخلي أصلاً؛ من أجل وضع الأدوات التقييمية وتصحيح إنجازات الطلبة. ولجنة المراجعة تحثُّ الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، على ضرورة قيام المحاضرين الذين يقومون فعلاً بتدريس المقرر بالمشاركة في وضع الأوراق الامتحانية أو وضعها بأنفسهم، ثم يقومون بعدها بعملية تصحيح هذه الأوراق أو المقالات. ومن ثم يخضع كِلا الجانبين إلى تدقيق خارجي؛ لتحقيق رؤية متوازنة عن الأدوات التقييمية والتقيد بالممارسات العالمية الجيدة.

6.4 هناك سياسة مؤسسية لتعيين الممتحِنين الخارجيين. وقد لاحظت اللجنة ان هذه السنة تعد الاولى للممتحن الخارجي الحالي، وان عملية التقييم للوحدات الدراسية تعد مناسبةً وفقاً لوجهة نظر هذا الممتحن الخارجي. (تقارير الممتحن الخارجي السابق لم تُوفر للجنة). ولكن لاتزال توصيات الممتحِن الخارجي في انتظار التنفيذ داخل البرنامج. ويجب مراجعة هذه التوصيات وتنفيذها متى

كان ذلك مناسباً. أضِف إلى ذلك، فإنه يجب أن تكون مراجعة الأوراق الامتحانية ومحتوى المقررات الدراسية عملية مستمرة.

7.4 ظاهرياً، فإنه يبدو أن مستوى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم قابلٌ للمقارنة مع ما حققه طلبة آخرون إقليميا وعالمياً. وقد اتضح هذا من الأدلة المتمثلة في عيِّنة لبعض الرسائل العلمية والأوراق الامتحانية التي شاهدتها لجنة المراجعة، والسياسات المُطبَّقة والتي هي – على العموم – مقتبسة من الكلية الملكية للجّراحين في دبلن. ولكن، وبناءً على المقابلات التي أُجريت مع عدد من الموظفين الأكاديميين، والطلبة، والخريجين، وجدت لجنة المراجعة أن السياسات – وكما هي مُقَرَّة من قِبل الكلية الملكية للجّراحين في دبلن والجامعة الوطنية في إيرلندا – غير منفَّذة بشكل فعّال في الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية. ومن أدلة ذلك مخرجات النتائج فيما يتعلق بالنهج المتبع في تقييم الطلبة، وغياب التدقيق الداخلي للأوراق الامتحانية. وتستنتج لجنة المراجعة أنه وعلى الرغم من وجود السياسات ذات الصلة على الورق، أو في الجزء الخاص بالمصادر الإلكترونية من خلال بيئة التعلّم الافتراضي، فإن هذه السياسات غير مُطبَّقة بشكل صارم عندما يتعلق الأمر بهذا البرنامج. ولذلك، فإن لجنة المراجعة ليس في وسعها أن تتحقق بشكل مستقل عمَّا إذا كان مستوى إنجازات الطلبة قابلاً للمقارنة مع المعايير العالمية المقبولة في هذا الوقت أم لا. ومن الأدلة الإضافية التي تدعم حالة عدم اليقين هذه هي ما كشف عنه تقرير حول "عدد الخريجين في السنتيْن الأخيرتين (بحسب السنة الأكاديمية) وعدد المتوقع تخرجهم هذه السنة". ويوضح هذا التقرير بأن تصحيح الأوراق ودرجات الطلبة الذين تخرجوا في سنة 2010 وسنة 2011، متماثلة بالضبط. ولم يمكن التأكد بشكل واضح ما إذا كان هذا الأمر مجرد مصادفة أم هو مسألة ضبط للجودة.

8.4 تلقّت لجنة المراجعة معلوماتٍ عن المواصفات الأكاديمية للطلبة الحاليين. ولا يوجد حتى هذا التاريخ طلبة قد أخفقوا في إكمال البرنامج، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه – جزئياً – إلى حقيقة أن الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، لديها آلية ترحيل يستطيع الطلبة بموجبها تمديد مدة دراستهم. ومع ذلك، فإن عدد الطلبة الذين يكملون البرنامج في المدة المحددة والذين من المقرر أن يُكملوا دراستهم في مدة سنتين هو عدد قليل نسبياً (حوالي 50%). وقد

اعرب اعضاء هيئة التدريس والطلاب عن وجهات نظر مختلفة بشأن الاسباب التي ادت الى هذا الامر، حيث عزا اعضاء هيئة التدريس هذا الامر إلى طبيعة الطلبة الدارسين في البرنامج، والذين هم من الطلبة الموظفين. فيما عزا الطلاب هذا الامر إلى صعوبة القيام بمواصلة الرسالة العلمية النهائية، على الرغم من أنهم كانوا يشعرون بالرضا عمَّا حصلوا عليه من البرنامج. وقد أشار البعض منهم إلى أن البرنامج كان على صلة مباشرة بتقدمهم المهني.

9.4 لا يوجد هناك مجلس استشاري رسمي لبرنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. وهذا الأمر بحاجة للمعالجة.

10.4 على الطلبة أن يقوموا بكتابة رسالة علمية من 25.000 كلمة، وتستند على البحث العلمي. وجميع المشرفين هم من المحاضرين الزائرين من خارج البحرين؛ لذا فإن أسلوب الإشراف يتم بشكل كبير عن طريق البريد الإلكتروني. ويتم تزويد الطلبة بكُتيِّب شامل حول كتابة الرسالة العلمية. ويتضمن هذا الكُتيِّب استمارة خاصة بـ"سجل الإشراف". إلا أنه لا توجد هناك إشارة على أن هذا السجل يتم تنفيذه بشكل منتظم. وعلى الرغم من تقديم تعريف تفصيلي للطلبة بهذا الجانب على شكل محاضرة (موجودة في بيئة التعلّم الافتراضي)، بيْد أنه ليست هناك سياسة تكشف عن مسئوليات الطالب والمشرف. وأثناء المقابلات، أشار أعضاء هيئة التدريس إلى عدم وجود عملية رسمية لمراقبة الإشراف. وأثناء المقابلات مع الخريجين، أشار عددٌ منهم إلى أنهم لا يشعرون بالرضا عن مستوى الإشراف الذي تلقّوه. وقد عبر الخريجون أنهم كانوا سيُقدرون الأمر فيما لو كان لديهم مشرفٌ محليٌّ؛ من أجل المزيد من الإشراف المنتظم والفردي بدلاً من الاعتماد على الإشراف بواسطة الإنترنت. ولذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بوضع وتنفيذ سياسة واضحة للإشراف على الرسائل العلمية تضمن إشرافاً فردياً مباشراً وكافياً.

11.4 لقد تخرجت من البرنامج إلى الآن دفعتان من الطلبة. وقد سنحت الفرصة للجنة المراجعة أن تقابل مجموعة من الخريجين وأحد أرباب العمل. وكان هناك اتفاق على أن هذا البرنامج من حيث الرؤية كان يلبي حاجة قائمة في المجالين الطبي والقانوني. وقد أشاروا إلى التحسينات التي بدأت تأخذ طريقها بالفعل إلى البرنامج (كتوفير المزيد من الإشراف القانوني المحلي).

12.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- يلبي البرنامج الحاجة في المجالين الطبي والقانوني فيما يتعلق بالموضوع العام.

13.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على كلية الدراسات العليا والبحث العلمي القيام بما يلي:

- تعديل تخطيط هيكلة البرنامج وتنظيمه؛ لكي يستجيب إلى الأدلة غير الكافية فيما يتعلق بمواصفات الخريجين، والتقدم الأكاديمي، والتوقعات الأكاديمية داخل محتوى البرنامج.
- أن تستخدم إطار عملٍ شامل للمقارنة المرجعية في داخل البرنامج.
- أن تُعدِّل تنفيذ، ومراقبة، ومراجعة/ مطابقة سياسات وإجراءات التقييم الداخلي والخارجي.
- أن تضمن بأن الأدوات التقييمية يتم وضعها من قِبل الأشخاص المشاركين في تدريس الوحدة الدراسية، وأن يتم اتِّباعها في تصحيح الأوراق الامتحانية.
- أن تراجع وتنفِّذ التوصيات التي يقدمها الممتحِنون الخارجيون.
- أن تقوم بتشكيل مجلس استشاري رسمي للبرنامج.
- أن تضع وتنفِّذ سياسة مناسبة للإشراف على مكوِّن الرسالة العلمية تتوافق مع المعايير العالمية.

14.4 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، لديها مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط التي تحكم طبيعة وثقافة إدارة وضمان الجودة داخل المؤسسة. وعلى الرغم من أن هذه السياسات والإجراءات منشورة على نطاق واسع في بيئة التعلّم الافتراضي، فلا توجد هناك أدلة على أنها مُطبَّقة بشكل منظَّم في هذا البرنامج. وخلال الزيارة الميدانية أصبح واضحاً للجنة المراجعة بأن السياسات المتنوعة لا تتعلق بالمحاضرين الزائرين غير المتفرغين. فعلى سبيل المثال، لا يوجد أحد من بين الموظفين الأكاديميين الذين يقومون بالتدريس في برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية قد خضع لمراجعة نظراء رسمية، ولم يقدِّم أحدٌ منهم تغذية راجعة للمؤسسة. أضف إلى ذلك، زُوِّدت لجنة المراجعة بوثائق لسياسات رسمية خلال الزيارة الميدانية، مثل فئات الدرجات الخاصة بتصحيح التقييم والتي لم تتم الموافقة عليها رسمياً من قِبل الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية. ولجنة المراجعة تحثُّ إدارة البرنامج على اتخاذ التدابير الضرورية؛ لكي تضمن بأن سياساتها وإجراءاتها المؤسسية منفَّذة بالشكل الصحيح في برنامجها.

2.5 وفيما يتعلق بإدارة البرنامج، فإن الوثائق تشير إلى أن هناك مديريْن اثنيْن لبرنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية. وأحدهما يعمل أيضاً عميداً – لكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، ولا يساهم بشكل مباشر في تدريس أو تقييم البرنامج. أما المدير الآخر فهو محاضر زائر يتواجد في البحرين لمدة ستة أسابيع تقريباً خلال السنة الأكاديمية الواحدة. وقد شخّصت لجنة المراجعة العديد من الوثائق وما طُرح في المقابلات كجوانب تعاني من نقص في الوضوح أو عدم الانسجام. وهناك تناقضات تنظيمية في إدارة البرنامج. فعلى سبيل المثال، هناك بعض الجوانب من البرنامج تكون بيد اللجنة الأكاديمية للدراسات الأولية في كلية الطب

وبيد قسم طب العائلة. إلا أنه في بعض الوثائق نجد أن البرنامج يخضع إدارياً لكلية الدراسات العليا والبحث العلمي. وقد تم تسليط الضوء على هذه القضية أثناء المقابلات التي علِمت فيها لجنة المراجعة بأن مسئولية الاستجابة لتقارير الممتحِن الخارجي تقع على عاتق عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي؛ ومع ذلك، فإن التغييرات في المنهج الدراسي يجب أن تُقدّم إلى اللجنة الأكاديمية للدراسات الأولية في كلية الطب. ولم يكن في وسع لجنة المراجعة التأكد من أيٍّ من الكليّتيْن تقوم بالإشراف على جودة البرنامج. ولجنة المراجعة توصي الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، بأن تقوم بتوظيف عدد كافٍ من الموظفين الأكاديميين الدائمين لضمان القيادة المناسبة للبرنامج، وتوافق أكبر مع أهداف تعزيز الجودة المؤسسية (انظر المؤشر رقم 2).

3.5 يوجد في داخل الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، نظام ذو بُنية جيدة لإدارة الجودة؛ تم تطويره مؤخراً مع بُنية لتشكيل اللجان تشجع بدورها على تعزيز الجودة. وقد اتضح هذا الأمر في برامج أخرى في المؤسسة، لديها لجان على مستوى الكلية والبرنامج، تتعامل مباشرة مع قضايا تعزيز وضمان الجودة. ولكن لا توجد لجان مُشكّلة خصيصاً لهذا البرنامج، أو ممثلين من برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية في اللجان الأخرى، الأمر الذي تسبب في أن يعمل البرنامج خارج النظام الذي وُضِع لضمان الجودة. والمؤسسة بحاجة لأن تقوم بمعالجة هذه القضايا.

4.5 كانت هناك فرصة للقاء العديد من أعضاء خدمات الدعم المؤسسي، كالموظفين الإداريين من مصادر التعلّم والخدمات الطلابية. وقد كشف الموظفون الذين تمت مقابلتهم عن فهم مناسب لأدوارهم في ضمان جودة ما يتم تقديمة من برامج. كما قامت لجنة المراجعة بإجراء المقابلة مع عدد من أعضاء هيئة التدريس عبر الهاتف والذين أشاروا إلى أن مشاركتهم في البرنامج تقتصر على التدريس لمدة قصيرة، لأسبوع واحد عادةً، وأنهم لا يشاركون في أي واجبات أكاديمية أخرى ذات صلة بالبرنامج؛ ولذلك فإنهم ليسوا على دراية بقضايا ضمان الجودة. ولجنة المراجعة تجد أنه من الضروري أن يكون جميع أعضاء هيئة التدريس على دراية بقضايا ضمان الجودة، ويشاركون في قضايا ضمان جودة الممارسة في المؤسسة.

5.5 تعتمد إدارة البرنامج بالدرجة الأولى على التقرير السنوي الذي يعدّه الممتحِن الخارجي للبرنامج في تقييمها الداخلي للبرنامج، كما هو وارد في تقرير التقييم الذاتي. ولا توجد إلى الآن سياسة رسمية للمراجعة السنوية للبرنامج. وقد تم وضع جدول يغطي مدة خمس سنوات متتابعة للمراجعات الداخلية/الخارجية للبرنامج (إدارية وأكاديمية) تكون فيه دائرة تعزيز الجودة مسئولة عن تنسيق هذه المراجعات. وستبدأ هذه المراجعات في عام 2013. ولجنة المراجعة تقرُّ بوجود هذا التوجه، وتحثُّ فريق البرنامج على الشروع في تنفيذ عملية المراجعة هذه.

6.5 هناك نظامٌ شامل مُطبَّق داخل المؤسسة لتحصيل التغذية الراجعة من الطلبة. وهذه العملية موثَّقة وتُدار عبر دائرة تعزيز الجودة. كما أن هناك مسودة لسياسة التغذية الراجعة من الطلبة موجودة من خلال بيئة التعلّم الافتراضي وهي في متناولهم. ومع ذلك، فقد زُوِّدت لجنة المراجعة بأدلة عن دراسة استطلاعية طلابية واحدة أُجريت مؤخراً. وعلاوة على ذلك، فليس هناك أدلة على وجود آراء منظمة تم جمعها من الجهات ذات العلاقة كاستجابة لدراسة استطلاعية. وقد طلبت لجنة المراجعة اللقاء بأرباب العمل الحاليين، إلا أنه لم يحضر منهم للمقابلة سوى شخصٍ واحدٍ خلال الزيارة الميدانية؛ لذا فإن هذه الإجابة لا يمكن اعتبارها إجابة قاطعة. وتوصي لجنة المراجعة بأن يقوم فريق البرنامج بتنفيذ نظامه الحالي لجمع التغذية الراجعة من الطلبة ومن أرباب العمل الآخرين في برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية، وتحليل النتائج لأغراض التحسين.

7.5 ليست هناك أدلة على أن الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، تقوم بأي تحليل لحاجات أو فرص التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس في البرنامج. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أُشير إلى أن مسئولية تعزيز التنمية المهنية المستمرة للمحاضرين الزائرين تقع على عاتق مؤسستهم الأم؛ نظراً لأن معظمهم "المحاضرون الزائرون" ليسوا متعاقدين مع الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة توصي بأن تقوم الكلية الملكية للجّراحين في إيرلندا–جامعة البحرين الطبية، بوضع إجراءات لتشخيص وتلبية حاجات التنمية المهنية المستمرة لموظفيها الأكاديميين المعيّنين محلياً.

8.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على كلية الدراسات العليا والبحث العلمي القيام بما يلي:

- أن تضمن تنفيذ السياسات والإجراءات المؤسسية.
- أن تُطبِّق آليات المؤسسة المتنوعة لتعزيز جودة المحاضرين الزائرين والمحاضرين المُعيّنين محلياً بدوام جزئي.
- أن تضمن بأن البرنامج يخضع لعملية مراجعة داخلية.
- أن تُنفِّذ نظاماً لتحصيل التغذية الراجعة من الطلبة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وأن تستخدم النتائج لأغراض التحسين.
- أن تضع إجراءات لتشخيص وتلبية حاجات التنمية المهنية المستمرة للمحاضرين المُعيّنين محلياً بدوام جزئي.

9.5 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات و ضمان جودة التعليم و التدريب:

إن برنامج ماجستير علوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية الذي تطرحه كلية الدراسات العليا والبحث العلمي الكلية الملكية للجّراحين–جامعة البحرين الطبية، غير جدير بالثقة.